محمد الكربولي لـ(المدى): الكثير من نوّابنا لم يتجاوزوا ربع العتبة الانتخابية

■ قيادي في (حلّ) ينفي عزم كتلته على التخلي عن علاوي ويقول: القرار للقيادات الست

■ مكونات العراقية غير متفقة على موقف من الأقاليم.. ومرشحنا للدفاع قيس الشذر

اتهم قيادي بارز في كتلة (حل) أحد مكونات ائتلاف العراقية، بعض نواب ائتلافه بإثارة المشاكل الداخلية للقفز الى الواجهة الرئيسية للكتلة، مطالبا إياهم بعدم نسيان فضل العراقية عليهم، مؤكداً أن الكثير من نواب الائتلاف لم يتجاوز ربع العتبة الانتخابية وأصبحوا الآن نوابا فيها وبالتالي عليهم الامتثال الى قرارات القيادات الستة في الائتلاف.

□ بغداد / إياس حسام الساموك

ائتلاف العراقية .. ارشيف

النائب محمد الكربولي اعترف في حديث خاص مع (المدى)، أمس بأن العراقية غير متفقة على إبداء رأي تجاه ملف الأقاليم، وكانت تصريحات قد تناقلتها بعض وسائل الإعلام منسوبة الى رئيس كتلة (حل) في مجلس النواب، احمد المساري أعلن فيها رغبة الكتلة بالدخول في انتخابات مجلس المحافظات المقبلة بعيدا عن ائتلاف العراقية، الا ان الكربولي نفى ذلك الامر جملة وتفصيلا وقال "هذا كلام غير دقيق بالمرة روجت له بعض وسائل الإعلام، وكتلتنا باقية ضمن ائتلاف العراقية، وستنزل معه في انتخابات المجالس المحلية والمحافظات وحتى الانتخابات النيابية المقبلة ضمن ائتلاف واحد"، واصفا علاقات (حل) مع الكتل كافة داخل العراقية وخارجها بالممتازة، موضحا "أنها مبنية على المصالح الوطنية وبناء العراق والنهوض بالواقع الخدمي والسياسي".

وفيما يتعلق بالانتقادات التي تعرض لها زعيم العراقية إياد علاوي من قبل بعض نواب الائتلاف ومحاولات استبعاده لم ينف الكربولي هذا الأمر موضحا "توجد ضغوط وأطماع لدى بعض الأشخاص للهيمنة على الائتلاف لاجل البروز في هذه المرحلة السياسية"، غير انه تراجع ليقول "على مستوى قيادات العراقية الستة فإن هذا الأمر غير موجود لأنهم ارتضوا منذ البدء أن يكون علاوي زعيما للعراقية والذي بدوره اعطى صلاحيات لكل نائب في الكتلة لاتخاذ موقف معين من اجل المصلحة العامة".

وأردف "يوجد خط القيادة في العراقية وعلى النواب أن يرتضوا تلقي الأوامر من القيادات لأنها تصب في المصلحة العامة، كما أن النواب ارتضوا منذ البدء الدخول ضمن مشروع العراقية، ويتم في الخط الأول تداول بعض القضايا المهمة ومن ثم يتم عرضها على باقي النواب" مشددا على انه "في حال عدم وجود مميزات معينة لقادة العراقية فإن ذلك من شأنه احداث مشاكل تنظيمية في الائتلاف وان الذي يبحث عن المقدمة في ائتلافنا فالباب مشرعة له وفق السياقات العامة"، مشيرا الى ان البعض في ائتلافه يبغي ايجاد مشاكل لها بالقول "هناك نواب ضعيفو النفوس في العراقية يتخذون من هذا الامر حجة لاحداث بعض المشاكل الداخلية".

القيادي في كتلة (حل) دعا نواب ائتلافه المتعضين من قياداتها إلى "عدم نسيان فضل العراقية عليهم"، مؤكدا "ان الكثير منهم لم يتجاوزا ربع العتبة الانتخابية"، مبينا "منهم لم يحصل على ٥٠٠٠ صوت وأصبح نائبا في البرلمان بفضل العراقية وبالتالي علينا البقاء في داخلها لصيانة وحدتها".

وفي موضوع الوزارات الأمنية والذي يستبعد الكثير من النواب إمكانية حسمه في هذه الدورة الانتخابية وانها ستبقى بالوكالة لرئيس الوزراء نوري المالكي وسعدون الدليمي قال النائب عن العراقية " مازلنا نبحث عن بدلاء للمرشحين السابقين الذين تم رفضهم، في الاجتماع الأخير لقياداتنا تم بحث هذا الموضوع"، معربا عن اعتقاده بـ"إمكانية الانتهاء من هذا الملف هذا الشهر قبل الانسحاب الاميركي من العراق بعد ان تقدم كل من مكونات العراقية اسماء تراها مناسبة لهذه المناصب".

وقدمت كتلة (حل) حسب الكربولي النائب عنها ورئيس لجنة المساءلة والعدالة في مجلس النواب قيس الشذر، غير انه قال "بعد تخلي علاوي عن منصب السياسيات الاستراتيجية فإن الدفاع من حصة حركة الوفاق ونحن لا نستطيع اجبارها على قبول اي مرشح نقدمه ولزعيم العراقية الاختيار بينها".

وعن مستقبل الائتلاف وامكانية تفككه نوه الكربولي الى انه "لن يحدث اهتزاز كبير في العراقية باستثناء الكتلة البيضاء ودخل الينا بدلا منها تحالف الوسط وبالتالي تم الحفاظ على نسبتها وزاد عددها من ٩١ الى ١٠٠ نائب".

واعترف الكربولي بـ"وجود انزعاج من بعض النواب ازاء تصرف آخرين وهو يمكن احتواؤه" رافضا اعطاء المزيد من التفاصيل مكتفيا بالقول "حين يسمع النائب المعني كلامي سيعرف نفسه جيدا"، معتبرا أن "جوهر الانزعاج في أزمة الأقاليم التي بدأت تطالب بها بعض المحافظات التي احتل فيها ائتلاف العراقية المرتبة الأولى في الانتخابات الأخيرة".

ولم تتفق مكونات العراقية على إعطاء موقف من الأقاليم وحسب ما يقول القيادي في حل "لدينا حرية الاختيار سواء معها أم ضدها شريطة تسبيب الموقف"، وأكد وجود فريقين بهذا الصدد الاول يرى "ان الاقاليم بداية لتجزئة العراق، اما الفريق الثاني يذهب الى ان "الأقاليم خطوة للتخلص من الهيمنة السياسية التي تمارسها الحكومة المركزية"، مشددا على ان "الرأي يكون لصاحب الشأن، الشارع في المحافظات التي تطالب بالإقليم من خلال الاستفتاء"، ويمكن وضع كتلة (حل) مع الفريق الأول اذ بين القيادي فيها "لدينا ١٢ مقعدا في البرلمان، ٨ منهم يقفون بالضد من الفكرة وبما ان الرأي يكون للأغلبية فإننا سنلتزم الموقف الرافض الى حين إجراء الاستفتاء وفي حال موافقة الشارع على الأقاليم فإننا سنحاز للمواطنين وبالتالي نؤيد تكوينها".

كتابة على الحيطان

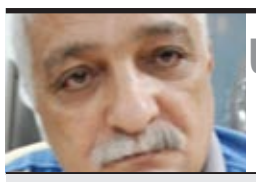

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

فرصة مابعد الانسحاب الاميركي

فرصة جديدة من ذهب امام الطبقة السياسية الحاكمة لان تتصالح مع جمهورها ، الذي اتسعت هوة الثقة بينه وبين ممثليه عبر صناديق الاقترع عبر صناديق الاقتراع ،فرصة لان تقف موقفا جديا مسؤولا وطنيا امام استحقاقات المرحلة القادمة ، وهي مرحلة تتسم بالكثير من الاحتمالات الخطيرة ، بل بالغة الخطورة ، لان أبوابها مفتوحة على كل الاحتمالات ، والقوى التي تترصدها كثيرة البعض منها محسوبة على العملية السياسية ومشاركة فيها ،وقوى اخرى خارها تخطط لاجهاضها بحسابات الفراغ الامني والخلافات السياسية التي استحكمت بين الطبقة السياسية الحاكمة والتي انعكست سلبا على مجمل المشهد السياسي والاجتماعي والأمني .

الفرصة هي أن يجلس الجميع حول اي شكل من أشكال الطاولات وعلى اي شكل من اشكال المؤتمرات الوطنية ، لكي يعالجوا تعقيدات الوضع السياسي ومشكلاته واختلافاته وتقاطعاته بعيدا عن التدخلات الخارجية والتخندقات الطائفية المقيتة واستحكامات عقلية المحاصصة والنظر الى الوضع الحالي باعتباره كعكعة يتوجب تقاسمها بالمقاسات الطائفية والقومية والمناطقية.

الشيعة والسنة والكرد والتركمان والمسيحيون وغيرهم من الطوائف والقوميات وغير الراغبين لكل هذه الانتماءات سيخرجون بحصيلة انتصار المشروع الوطني لصالح كل حقوقهم لو ان طبقتنا السياسية الحاكمة استفادت من هذه الفرصة التأريخية لوضع العراق والعراقيين على السكة السليمة والصحيحة ، وهذه الفئات نفسها ستدفع ثمنا غاليا لو انها تصرفت بعقلية المقاول وليس بعقلية الاحتراف السياسي الوطني للخروج من الازمة السياسية الخانقة التي يعاني منها الجميع دون استثناء .

الجميع يعرفون جيدا أن الكراسي زائلة ، واذا كانوا قد نسوا كراسي صدام وعصابته فان الدليل القوي الحاضر والمتواصل هو مشهد كراسي الدكتاتوريات التي تتهاوى على ايادي شعوب الربيع العربي وتلك التي تنتظر السقوط.

الاحتكام الى الدستور هو طريقنا السليم وان اختلفنا عليه ، علينا الألتزام به حتى نستطيع تغيير المختلف عليه في بنوده ، وهو الوحيد القادر في هذه المرحلة الحرجة على انقاذنا حقيقة من الورط السياسية التي ورطتنا بها طبقتنا السياسية لاسباب تعرفها هذه الطبقة جيدا وبيدها وحدها ان تنقذنا من هذه الورط التي ابتعدت كثيرا عن المشاغل الوطنية والحياتية ومصالح الجماهير التي اثبتت في كل المواقع استجابتها الايجابية لمتطلبات اي مشروع وطني حقيقي وقدرتها على ان تقدم نماذج متقدمة ونوعية ومبهرة تساعد الطبقة السياسية الحاكمة على ان تتحرك خطوات الى الامام .

أمام هذه الطبقة مهمة الانتقال الى تطبيق شعارات المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات المصيرية وامامها فرصة التخلص من وطأة التأثيرات الخارجية بسبب وجود القوات الاجنبية ، وهي المسؤولة وحدها لاغيرها لنقل البلاد من معترك الخلافات الى معترك تحقيق الأمن والشروع في الاعمار والبناء الحقيقيين ، بعد أن تلاشت حجج الاحتلال والسيادة المنقوصة واستخدام السلاح لـ "المقاومة" بما فيها للقوى المشاركة في العملية السياسية التي اعلنت ان انخراطها الكامل بالعملية السياسية متوقف على وجود القوات الاميركية .

الآن سترحل هذه القوات فهل سنرى طبقة سياسية تستثمر هذه الفرصة الى حدودها القصوى أم سنشهد المزيد من الصراعات على خلفية البحث عن امتيازات جديدة !!

القوات الأمريكية تبقي كلابها البوليسية بعد الانسحاب

أثبتت الكلاب البوليسية الاميركية انها ذات قيمة عالية في الكشف عن المتفجرات في العراق، لذلك و مع استعداد القوات الاميركية لمغادرة البلاد نهاية العام الحالي فقد وصلت شحنة كبيرة منها برغم بطء العراقيين في استخدامها . منذ فترة حلت القوات الامنية العراقية محل القوات الاميركية و غيرها من قوات التحالف من اجل القيام بالاعمال الروتينية عند نقاط التفتيش مع بعض الاستثناءات، حيث مازال المتعاقدون الاجانب يستخدمون الكلاب عند مداخل المنطقة الخضراء المنيعة التي تضم المجمعات الحكومية في بغداد .

□ عن: نيويورك تايمز

كلاب بوليسية .. ارشيف

خمسة في المئة من مجموع الكلاب التي استخدمتها القوات القتالية الاميركية ، البالغ عددها ٦٥٠ ، في العراق و افغانستان تعاني اضطرابات ما بعد الصدمة . يبدو ان استخدام الكلاب الكاشفة للمتفجرات يشكل جزءا مهما من كفاءة الشرطة العراقية الا ان ذلك يسير بشكل بطيء، فالشرطة تستخدم اليوم اعدادا كبيرة من الكلاب المدربة لكنها تقول ان هذه الاعداد لا تفي بالغرض و انها تطالب بالمزيد . خلال هذا الاسبوع تركز الاهتمام على مستخدمي الكلاب بعد التفجير الذي وقع داخل المنطقة الخضراء التي تضم المباني الحكومية و السفارات الاجنبية ، مما تسبب في حرج كبير للحكومة العراقية . يبدو ان العجلة كانت تستهدف رئيس البرلمان .الكلاب في نقاط التفتيش تتفحص اية عجلة تدخل المنطقة ماعدا العجلات الرسمية ما يثير التساؤل عن كيفية دخول العجلة المفخخة و ركونها داخل مرآب السيارات الخاصة باعضاء البرلمان و الذي تتوفر فيه افضل الحراسات في البلاد . في اليوم التالي كان المفترض ان يحضر نائب الرئيس الاميركي جوزيف بايدن اجتماعات في السفارة الاميركية، مما دعا الى التأكيد على اهمية كشف المتفجرات فقط عند بوابات تلك المنطقة المحمية . الا ان الشرطة و الجيش العراقي ليس لديهم خبرة جيدة في استخدام الكلاب ، حيث يقول العميد محمد مصحب، طبيب بيطري بدأ العمل في وحدة الكلاب البوليسية عام ١٩٨٥ و يدير الآن برنامج الكلاب البوليسية ، ان الشرطة العراقية قد أسست هذه الوحدة عام ١٩٧٤ . الشيء الأكثر تسببا للانزعاج هو ان استخدام الكلاب الكاشفة للمتفجرات قد تراجع بسبب قيام وزارة الداخلية عام ٢٠٠٩ بشراء اجهزة كشف يدوية مضللة من احد الموردين البريطانيين قال عنها الجيش الاميركي و الخبراء التقنيون انها عديمة الفائدة. هذه الاجهزة –البلاستيكية التي تشبه المسدس مع صولجان يشبه الهوائي يؤشر باتجاه العجلات التي تحمل اسلحة او متفجرات – لا تزال مستخدمة عند نقاط التفتيش، بالرغم من اتهام منتجها بالتحايل . كلفة كل من هذه الاجهزة بلغت ١٦،٥٠٠ – ٦٠،٠٠٠ دولار. يقول النقاد انها ليست سوى اجهزة تتكهن بوجود المتفجرات، فالكثير من العجلات المفخخة التي قتلت اعدادا كبيرة من الناس مرت عبر نقاط التفتيش المجهزة بهذه الاجهزة . بالرغم من ان هذه الاجهزة مازالت مستخدمة ، فان الاجهزة الامنية ستعود الى استخدام الكلاب التي يكلف الواحد منها ٨–١٨ ألف دولار اعتمادا على مستوى تدريبها. الفرق واضح في الكلفة بالمقارنة مع الجهاز، الا ان الكلاب تعتبر وسيلة جديدة بالنسبة للشرطة العراقية. عندما اجتاحت الولايات المتحدة العراق عام ٢٠٠٣ ، كانت شرطة بغداد تمتلك حوالي اثني عشر كلبا . في بداية الحرب وفر الجيش الأميركي ٣٠ كلبا اضافيا .

قسم الكلاب البوليسية في الشرطة الوطنية في بغداد يمتلك اليوم عددا كبيرا من الكلاب، ففي بداية فضيحة اجهزة كشف المتفجرات تبرع الجيش الاميركي بـ ٢٧٠ كلبا من كلاب كشف المتفجرات للشرطة العراقية ، تصل الشحنة الاخيرة هذا الاسبوع .في هذه الوحدة تتقافز عشرات الكلاب القادمة من الولايات المتحدة و تنبح في اقفاصها، حيث يمتلك السيد مصحب اليوم ٣١٠ كلاب مستخدمة في كل محافظات العراق، منها ٣٠٢ مدربة على شم المتفجرات و ٨ مدربة على كشف المخدرات (حاليا لا تستخدم الشرطة العراقية الكلاب المدربة على مهمات فرض القانون او المهمات العسكرية الاخرى مثل كشف الجثث او الالغام او القيام بالدوريات).

السيد مصحب، الذي سبق ان رفض اجهزة الكشف المضللة التي اشترتها الوزارة، قال ان الوزارة ستحتاج الى حوالي ٦٠٠ من الكلاب الكاشفة عن المتفجرات، و اضاف " اثبتت الكلاب فاعليتها في العراق اكثر من الاجهزة التي لدينا، و على سلطات الشرطة تهيئة بيوت ذات تكييف هوائي للكلاب مع مخازن طعام جيدة و رعاية بيطرية قبل شراء الكلاب. في السابق كان الكلب يخصص لمستخدم واحد ليعملا معا، حتى يموت الكلب او يموت المستخدم ".عند نقاط التفتيش، يتم انزال السائق و الراكبين قبل ان يقوم الكلب بالفحص،فاذا ما اكتشف المتفجرات فانه يجلس في مكانه . يقول السيد مصحب ان الشرطة العراقية ستستمر بحيازة الكلاب الاميركية المدربة لأن العراق يفتقر الى برنامج لتكثير نسلها ، و سيكون المستخدمون لهذه الكلاب مؤهلين بما يكفي لحماية المجمعات الحكومية في نهاية العام القادم .

اعلام

◆ اللويزي: سقف عالٍ لمطالب الكتل

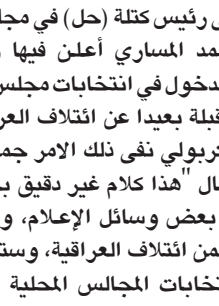

علل النائب عن العراقية عبد الرحمن اللويزي أسباب الخلافات السياسية وتفاقم الأزمة الى انعدام الثقة بين قادة الكتل السياسية.

وقال اللويزي امس:على جميع الكتل السياسية أن تقلل من سقف مطالبها العالي والتنازل ولو بشيء من استحقاقاتها لإثبات صدق نواياها في حلحلة الوضع المتأزم للمشهد السياسي وتولد حالة من الثقة المتبادلة برغبتهم في السير بالعملية السياسية الى الأمام.

◆ العلواني: القوات الأمنية مترهّلة وفاشلة

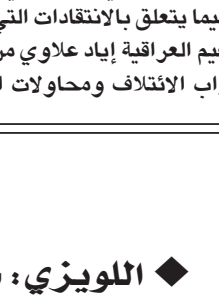

شدد عضو لجنة النزاهة النيابية خالد العلواني على ضرورة إعادة تنظيم هيكلية الأجهزة الأمنية على مستوى قياداتها لثبوت فشلها في السيطرة على الوضع الأمني، مؤكداً ضرورة محاسبة المقصرين منهم. قال العلواني : إن القيادات الأمنية "فاشلة" و"مترهلة" وغير قادرة على السيطرة على الملف الأمني ،مما أدى الى استفحال الإرهاب يوماً بعد يوم وتوسيع نشاطه وحتى دخوله الأماكن المحصنة،في إشارة الى (تفجيرات البرلمان).

◆ السعدون: التعديل الدستوري بعيد المنال

استبعد عضو اللجنة القانونية النيابية محسن السعدون أن تشهد هذه الدورة الانتخابية تعديلا على الدستور بسبب ضيق الوقت ،لاسيما ان اللجنة لم تجتمع حتى اللحظة.

وقال السعدون إن الدستور العراقي صوّت عليه أكثر من ٨٠٪ من الشعب لذلك من الصعب أن يتم إجراء تعديل على المواد الأساسية منه وإنما هناك بعض الثغرات التي تستطيع اللجنة أن تقوم بتغييرها.